

هذه رسالة تسمى عمود القمصا .  
 فيما يشتم به الرهلال عميد  
 الاشياء تاليف العلامة  
 الشيخ ظاهر سنبل المكي  
 رحمه الله تعالى  
 ✽

**من خيرات الله** من صلة الرحم والاحسانات للفقراء وليجتهد في ترك ما يحبط  
 عمله ويباعده عن الله تعالى **علامة الحج المبرور** انه يعود خيرا ما كان قلبه في  
**الامور مطلقا وذلك دليل على صحة النية** اللهم اني اسئلك القبول  
 الاعمال واجعله يارب العالمين خالصا  
 والمعاندين حسبا لله ونورا  
 الذي لا اله الا هو الحي القيوم  
 عبد لا يملك لنفسه ضرا  
 على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم كما  
 الناقلون واحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل الالهة مواقيت للناس وقد رآهم منازل حتى عاد  
 كالمرحون القديم ثم يعود ضوء بزاس جلت عظمته من الله تنزهه عن  
 التمثيل والقياس تفضل على الخلاق بما يقع لا تحصى ولا تقاس والصلوة  
 والسلام على أشرف المخلوقات سيد ولد مضر والياس وعلى اله  
 الطيبين الاكياس وبعد فهذه رسالة سميتها عدة القضا فيما يثبت  
 به الهلال عند الاستنباه دعت اليها حاجة الانام لاختلاف الاقوال  
 ولا شتباة احوال في شتر من الزمان خصوصا في هلال ذي الحجة وشهر رمضان  
 وسؤال فانه وقع غير مرة انه يثبت رؤية الهلال عند قاضي الطائف  
 ويقضى به ثم يكتب لقاضي مكة المكرمة فيخيره بذلك فيصل اليه المكتوب  
 بغير اشهاد عليه فيستوقف عن الحكم به لعدم الاشهاد على قضاء قاضي  
 الطائف بذلك فلا يعمل به روق ايضا ان ثبت هلال شهر رمضان في سنة  
 خمس ومائتين والى عند قاضي مكة المشرفة ولم يثبت عند قاضي الطائف  
 فكتب قاضي مكة المشرفة لقاضي الطائف فوصل اليه المكتوب مجرد عن الاشهاد  
 فاراد ان يحكم برؤية الهلال فتوقف الناس وكادت ان تقع فتنة بسبب  
 ذلك ليلة الثلاثين على مقتضى رؤية اهل الطائف لانه لم يكن بالسما  
 علة ولم يره الا افراد واخفاوا اشهادهم خوفا على انفسهم لظهور تعصب  
 الناس على من يشهد بذلك ثم جاء من الخارج اكثر من عدلين الا انهم ليسوا  
 بجمع عظيم فثبت الهلال برؤيتهم وحكم القاضي بذلك ثم جاء الخبر من مكة

وجدة

وجدة وغيرها برويته تلك الليلة وفي هذه الليلة وقع القيل والقال واخرط  
 الاقوال بين اهل العلم فمنهم من مال الى ان الصواب عدم الحكم لما شى عليه  
 المتون انه لا بد من جمع عظيم ولان مكتوب قاضي مكة بلا اشهاد لا يعمل  
 به متمسكين بمفهوم عبارة الدر حيث قال شهيد وانه شهيد عند قاضي  
 مصر كذا شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا او قضي القاضي به ووجد  
 اجتماع شرائط الدعوى قضى اي جاز لهذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان  
 قضاء القاضي حجه وقد شهده وابه لا والشهد وبرؤية غيرهم لانه حكاية هو  
 فاذا لم يشهد احد يحكم قاضي مكة لم يجز لقاضي الطائف ان يحكم بمجرد المكتوب ولعبه  
 الضعيف مال الى هذا الاولا وكتب في واخر رمضان من ذلك العام رسالة مشتملة  
 على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة سميتها قطع النزاع والجهد عن الخوض في  
 هلال سؤال وذكرت في المقدمة من التبيين ان القاضي لا يقبل رسالة قاضي اخر  
 وان قامت عليه بيعة الشرى ثم ليلة العيد السعيد هدى الله تعالى للصواب  
 وتبين لي من كلام الاصحاب ان هذا فيما اذا كتب بعض القضاة اجالة الى بعض  
 اما اذا كتب القاضي الى الذي انابه فهو اخبار بمنزلة الخطاب واذا اخبر احدهما  
 الاخر بثبوت امر ليه فانه يكتب بذلك بلا اشهاد الشهود عند احدهما فلا  
 ان يقضى بتلك الشهادة ونبرت على هذا بالحق ذكرته بعد تمام تلك الرسالة  
 وعدت بتحقيق المسئلة في رسالة اخرى وظهر لي ايضا ميل كثير من المؤلفين الى الفرق  
 بين ما اذا كانت السماء وصحيفة في هلال رمضان فاردت بيان ذلك والله  
 المستعان وبه التوفيق لاصابة الصواب والتبيان اما كون الشهادة عند احدهما  
 كافية وكون الاخبار كافيا ايضا ففي قضاء الخلاصة وفي ادب القاضي

للصدر الشريف النايب يقضى بما شهد واخذ الاصل وكذا الاصل يقضى بما  
 شهد اعند النايب ثم ذكر بعد اسطر نقلها عند ادب القاضى للخصاف قال رحمه  
 الله تعالى ما ذكرناه في ادب القاضى الى ان اناب اذا اخبر الاصل ان الشهود  
 شهدوا عنده في حادثة كذا يقضى الاصل باخباره انتهى واما كون الكتاب  
 المصدر المصنوع كالخطاب فهو مذكور في كثير من كتب الفقه ففي اقرار المحيط البرهانى  
 بعد ان لا ذكر الكتابة على وجه يكون مستتبنا انواع ذكر منها كتاب الرسالة  
 وهو ان يكتب على بياض ويصدره ويبدأ بالسمية ثم بالدعا ثم يبين المقصود  
 فيكتب ان لك على الف درهم من قبل كذا اجاز ذلك عليه ويكون اقرار استحسانا  
 ويحل لمن عاين كتابته ان يشهد عليه بشرط ان يعرف الشاهد ما كتبت اشهد  
 على ذلك ام لا يشهد لان كتاب الرسالة اقيم مقام الخطاب والمشافرة  
 شرعا الا يرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مأمورا بتبليغ الرسالة  
 وقد بلغ البعض بالكتاب والبعض بالخطاب وكان ذلك تبليغا صحيحا  
 منه واذا اقيم مقام الخطاب والمشافرة صار كانا سمعنا اقراره مشافرة  
 وهناك الجواب كما قلنا كذا هنا وفي طلاق البدائع الكتابة المرسومة جارية  
 مجرى الخطاب الا ترى ان سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يبلغ  
 بالخطاب فدل ان الكتابة المرسومة بمنزلة الخطاب انتهى وفي شهادة الخلاصة  
 اعلم بان الكتابة على وجوه منها ما هو المستبني المرسوم وهو لا يكتبها على  
 صحيفة وصدرها وعنون على وجه يكتب للمفاتيح فان قال لم ارد به الطلاق

اولم ارد

اولم ارد به الاقرار دين معاينته وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء حتى  
 يجوز للشاهد ان يشهد على ما فيه سواء قال المشاهد الشهيد على ذلك اولم يقل  
 ثم قال فان مجد الكتاب فقامت عليه بينة انه كتبه او املاه جاز كما لو ادعى  
 اقرارا او مجد وكذا سایر التصرفات على هذا بخلاف الحدود والقصاص انتهى  
 ونحو ما ذكرناه في كثير من المعينات فعلم ان كتابة الرسالة كالاخبار مشافرة  
 الا في الحدود والقصاص واذ كانت كذلك فاذا كتبت القاضى لثابته او النايب للقاضى  
 الذى انابه فكتابة كل منهما معتبرة يعدها الاخر اذا كانت الكتابة على الرسم  
 المعتاد ولا حاجة الى الاستهاد ولا الى شي من الشروط التى ذكرتها في كتاب  
 القاضى الى القاضى لان اخبار احدهما الاخر كاف هنا وهو حاصل بكتاب الرسالة  
 لا في الحدود والقصاص لانها تدعى بالشفرة بخلاف اخبار احده القاضيين الاخر  
 فانه لا يفتى واما اذا لم بالسما علة وجاءت الشهود من الخارج او من مكان مرتفع  
 كجبل ابي قبيس فانه في بعض الاشهر يصعد اليه القاضى وجماعة قليلون معه ليلة  
 الثلاثين من الشهر لالتس الهلال فى البداية فى الكلام على هلال شهر رمضان واذا لم  
 يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم قال فى الهداية  
 ولا فرق بين العمل المصرح من ورد من الخارج وذكر الطحاوى انه تقبل شهادة الواحد  
 اذا جاء من خارج المصر لقلعة المواقع واليه الاشارة من كتاب الاستحسان وكذا اذا  
 كان على مكان مرتفع فى المصر انتهى ثم ذكر فى البداية فى هلال الفطر اذا لم يكن بالسما  
 علة نحو ما ذكرنا فى هلال شهر رمضان ولم يذكر فى الهداية بعد عن الطحاوى  
 شيئا وكتب الشيخ قوام الدين الاطردي رحمه الله تعالى على قوله من كتاب الاستحسان

اي من الاصل لمحمد بن الحسن يقول العبد الضعيف لرض عبارة الاصل المسمى  
 بالمبسوط الذي هو من كتب ظاهر الرواية في كتاب الاستحسان في احزاب الشهادة  
 في امر الدين هكذا وان كان الذي شرهه بذلك يعني برواية الهلال رمضان في المهر ولا  
 علة في السماء وشهد على ذلك لم تقبل شهادته لان الذي يقع في القلب انه باطل فان  
 كان في السماء علة من سحب فاحببه ان يراه من ظل السحاب او جاء من مكان  
 اخر فاحببه بذلك احد ثقة فينبغي للمسلم ان يصوموا بشهادته انما اشترى وذكر  
 في النهاية بعض هذه العبارة حيث قال ونظر كتاب الاستحسان فان الذي  
 شرهه بذلك في المهر وذكر العبارة المتقدمة الى قوله باطل وذكر في غاية البيان  
 اخر عبارة الاصل حيث قال قوله واليه الاشارة في كتاب الاستحسان اي الى ما  
 قاله الطحاوي رحمه الله تعالى من قبول شهادة الواحد اذا جاء من خارج المهر اشارة  
 في كتاب الاستحسان من الاصل لمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى لانه قال اذا جاء من  
 مكان اخر وذكر عبارته الى قوله شهادته وقد جزم ثمن الأئمة السرخسي في  
 المبسوط بما اشار اليه الامام محمد في كتاب الاستحسان حيث قال وانما ترد  
 شهادته يعني الواحد اذا كانت السماء مصحبة وهو من أهل المهر فاما ان اذا  
 كانت السماء متفيمه او جاء من خارج المهر او كان من موضع نشز فانه تقبل شهادته  
 عندنا اشترى وذكر في المحيط الرضوي انه ظاهر الرواية وهو ظاهر لانه المذكور  
 في المبسوط الذي هو من كتب ظاهر الرواية ورض عبارته في الكلام على هلال رمضان  
 اذا كانت السماء مصحبة وان جاء واحد من خارج المهر او من اعلى الاماكن في  
 المهر كالمنازة فانه تقبل شهادته رض عليه محمد في الاستحسان وقيل لا تقبل  
 لا تختلف الا عند المسافة البعيدة وعن اتفاق المطالع لا تختلف الرؤية وجه

ظاهر

ظاهر الرواية ان الرؤية تختلف باختلاف صفاء الهواء وكدرته واختلاف  
 انهباط المكات وارتفاعه فان هواء الصحراء اصفى من هواء المهر وقد يرى  
 الهلال من اعلى المكات ولا يرى من اسفله الا سفل فلا يكون تفرد به بالرؤية  
 الظاهر بل على موافقة الظاهر اشترى وقدمه في المحيط البرهانى فقال ثم  
 انما لا يقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السماء مصحبة اذا  
 كان هذا الواحد في كالمهر فاذا جاء من خارج المهر او جاء من اعلى الاماكن في المهر  
 ذكر الطحاوي انه تقبل شهادته وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر الله وي  
 انه لا تقبل شهادته في ظاهر الرواية اشترى زاد في الذخيرة وذكر الكرخي انه تقبل  
 وفي الاقضية صحح رواية واعتمد عليها اشترى وفي الفتاوى للقاضي الامام فخر الدين  
 قاض خان رحمه الله تعالى في الكلام على هلال رمضان وان جاء الواحد من خارج المهر  
 وشهد بروايته الهلال فقد روى انه تقبل شهادته واليه اشار في الاصل وكذا  
 لو شهد برواية الهلال في المهر على مكان مرتفع اشترى واقدر عليه عدل على ان يت  
 اختياريه وجزم به القاضي الامام السبجاني في شرح الطحاوي وصاحب الاختيار  
 وفي الفتاوى الهندية وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام الميرغيناني وصاحب الاقضية  
 والفتاوى الصفري كذا في ظاهر الرواية لا فرق بين خارج المهر والمهر كذا في  
 مصراع الدراية اشترى وفي الخلاصة في الكلام على هلال رمضان اذا كانت  
 السماء مصحبة وانه لا بد من جماعة قال خارج المهر او في المهر على مكان مرتفع  
 فشره حينئذ شهادة هذا الواحد هكذا في شرح الطحاوي والفتاوى الصفري  
 وصاحب الاقضية الشيخ الامام ظهير الدين الميرغيناني رحمه الله تعالى اعتمد عليه  
 لكن في ظاهر المنه ذهب لا تفاوت بين خارج المهر والمهر اشترى وذكر في البده اشع

و غاية البيان وكثير من المعتمدين ان ظاهر الرواية عدم الفرق بين من كان  
 في المصرا او جاء من خارج المصرا فلا يقبل الا الجمع العظيم اذا كانت السماء  
 مصححة وطلقا وما في رواية القدوري كما في المحيط وغيره فاعلمه ظاهر الرواية  
 في غير رواية الاصل وعليه فلا تنافي بين ما اصرح في المحيط الرضوي وبين ما ذكره  
 القدوري مما في الامداد تبعا للفتح ان ما في كتاب الاستحسان خلاف ظاهر الرواية  
 ليس بسديد فان الاصل من اعظم كيت ظاهر الرواية ولذا اصرح في المحيط  
 الرضوي بان ما في كتاب الاستحسان ظاهر الرواية فعلم ما ذكرناه ان كلام  
 القولين مال اليه كثيرون وان كلا منهما صحيح معتمد وفي عبارة الاصل اشار  
 الى ان الصوم اولى بشرط ان يكون ثقتا فينبغي للقاضي ان يحكم بما يطمئن اليه  
 قلبه وذلك يختلف باختلاف حال المخبر وفي التاخر حانية على الحجية ولو قبل الامام  
 شهادته عدلين وقد سكن قلب القاضي على قولها جاز وثبت حكم رمضان  
 انتمى الا انه ذكره من غير تعيينه بما يكون من خارج المصرا وفي مكان مرتفع  
 ولا يخفى انهما اذا لم يكونا كذلك لا يطمئن القلب بقولهما في الغالب اذا كانت  
 السماء مصححة وهذا الذي ذكرناه كله في هلال رمضان واما في هلال شوال  
 فلم ينقل احد فيما رايت من الكتب غير الطحاوي فيما اذا كانت السماء مصححة  
 انه يفرق بين ما اذا كان الشهود من المصرا او من خارجه او من مكان مرتفع في  
 المصرا والصحيح الذي ذكره في الاقضية واختاره ظهير الدين انما هو في هلال  
 رمضان فقط كما في كثير من المعتمدين وقد قدمناه عن بعضنا خلافا لما  
 تقدمه عبارة الدر تبعا للامداد ان ذلك في كل ما هلال رمضان وشوال  
 وكذا الذي ليس لكن ما نقله عن كتاب الاستحسان انما ذكره في الاصل في هلال

الرمضان

رمضان فقط لكن في المحيط البهائي ما نصه وذكر شيخ الاسلام في شرح  
 الشهادات ان شهادة المثمن في الفطر او الاضحية انما تقبل اذا كان بالسماء  
 علة او كانت مصححة وجاء من مكان مرتفع اما اذا كانت مصححة وما جاء من  
 مكان اخر لا يقبل بشهادة اثنين بل يشترط شهادة جماعة ونحوه في الظهيرية  
 والذخيرة وفي المحيط ايضا وعن ابى يوسف في المثمن بالهوى قريب من هذا فقال  
 انما تقبل شهادة الرجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين او اخيرا انهما  
 راياه في غير البلدة اما اذا اخبرا انهما راياه في البلدة وكان البلد كثيرا الاهل  
 تراه انما سرلابد وان يكون جماعة اشتمت ونحوه في الذخيرة والخانية وفي  
 غاية البيان قال الامام الاسيبى جابى رحمه الله تعالى مختصرا الطحاوي روى  
 الحسن بن زياد رحمه الله تعالى عن ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه انه قال تقبل  
 على رؤية هلال رمضان شهادة الواحد العدل سواء كان بالسماء علة  
 او لم تكن بالسماء علة وفي الفطر تقبل شهادة رجلين وامراتين سواء كان  
 بالسماء علة او لم تكن علة اشتمت وهكذا رايتاه فيه الا ان النسخة التي  
 اطلعت عليها فيها تحريف وسقط بعض العبارة وذكر في البحر هذه الرواية  
 عن البدايع ورضاء وروى الحسن بن ابى حنيفة انه تقبل شهادة رجلين او  
 شهادة رجل وامراتين سواء كان بالسماء علة او لم تكن كما روى عنه في هلال  
 رمضان ولم ار ما رجعها من المشايخ وينبغي العمل عليها في زماننا لان الناس  
 تكاسلت عن ترائي الاهل ثم قال وفي فتاوى الظهيرية وان كانت مصححة  
 لا تقبل شهادة الواحد في ظاهر الرواية بل يشترط العدد واختالفوا في تقديره  
 اشتمت وظاهره انه ظاهر الرواية لا يشترط الجمع العظيم وانما يشترط العدد